

تطور حركة التعليم في الجزائر من عام 1830 إلى عام 1990

د.محي الدين عبد العزيز
جامعة البليدة - الجزائر

Abstract:

The Algerian educational movement has gone through many essential stages during which the Algerian school has been shaped.

Even if these stages do not differ in form compared to what is found in the other societies, the problem of colonization in north Africa in general, and in Algeria in specific has given special characteristics to the Algerian school.

This has made getting rid of the cultural dependence the first concern of the Algerian school. It has also led to the reconsideration of its conception in the 1976 radical reform.

However, the new conception has met many obstacles which gave birth to a series of problems related to the reform itself or at the political and economic levels.

This situation has either caused postponing the reform, or neglecting parts of the conception.

This has appeared through the continuous changes during the period coming just after the generalization of the fundamental school, and which continued until the application of the 2002-2004 reform project.

The latter is considered by some reformists as an integrated part of the 1976 radical reform which represents a return to the era of bilingualism and reintroduction of the French aspect into education.

ملخص:

مرت حركة التعليم في الجزائر بعدة مراحل أساسية، تكونت خلالها المدرسة الجزائرية، واكتسبت بسبب المشكلة الاستعمارية، كبقية بلدان المغرب العربي، صبغة خاصة للمدرسة الجزائرية، جعلت هم المدرسة منصبا في جل الاهتمامات إلى التحرر من الهيمنة الثقافية الاستعمارية، وهو ما أدى إلى إعادة الصياغة التصورية للمدرسة الجزائرية بمقتضى الإصلاح الجذري سنة 1976، إلا أنه اصطدم بظروف واقعية أفرزت العديد من المشكلات سواء ارتبطت بمسار الإصلاح ذاته، أم بأزمات على المستوى الاقتصادي والسياسي، أدت إلى التأجيل، والتخلي عن بعض تلك التصورات، وهو ما ظهر من خلال التعديلات المتواصلة طيلة الفترة ما بعد تعميم المدرسة الأساسية، وإلى غاية الشروع في تطبيق المشروع الإصلاحى الجديد 2004/2003، والذي يعد من وجهة نظر بعض الإصلاحيين حلقة موائية من حلقات إصلاح 1976 الجذري، وهو لا يخرج عن صلبه، حسب البعض، وعودة إلى عهد الازدواجية وفرسة التعليم.

1-نشأة المدرسة:

يعود نشأة المدرسة إلى حاجة المجتمع إليها، بعد انتقاله من مرحلة الآلي إلى مرحلة التضامن العضوي، أي من التماثل الوظيفي لأفراد المجتمع، باعتبار أن حاجات الإنسان الأولية في المجتمع البدائي، كانت الحاجات الضرورية للبقاء، وبعد التراكم المعرفي والثقافي و بروز التنظيم التكنولوجي صار المجتمع في حاجة ماسة إلى مؤسسة اجتماعية للتخفيف من بعض أدوار الأسرة، وبعض أدوار المؤسسات الاجتماعية التي تشاركها في التنشئة الاجتماعية للأجيال الجديدة، مما استدعى ظهور المدرسة لترتيب وتنظيم تلك الأدوار، فضلا عن تخصصها الذي استدعاه التقسيم الاجتماعي للعمل، وهذا أدى بدوره إلى تطور وظيفة المدرسة التنشئية من شكلها البدائي والذي تمثل في تعليم القراءة والكتابة، إضافة إلى التعاليم الدينية المقدسة.

ولعل الصورة التي أخذتها المدرسة في الحقب الزمنية الأولى، كان بفضل ارتباطها بالدين الأكثر تأثيرا في حركة المجتمعات وتطورها، وهذا ما جعلها ترتبط بالدولة أو السلطة السياسية من خلال العلاقة الوثيقة بين الدولة والدين الدولة تسهر على المحافظة على القيم الاجتماعية، وإلزام أفراد المجتمع باحترامهم، بل بتمثلها، وهي الدولة، تستمد سلطتها من الشرعية الدينية لتحتمي بقداستها.

وهذه العلاقة المتعدية (سلطة، دين، مدرسة) جعلت مكانة المدرسة دينية أو سياسية بدرجة أولى، مما أحاط بها هالة من التعظيم أو التمجيد الاجتماعي، فهي بهذا تنحصر وظيفتها كصورة رمزية للسلطة القادمة أو المستمرة بل واستمرار القيم الاجتماعية المصورة، وإلزامية الإعتقاد بضرورتها من أجل البقاء.

وهذا المظهر الاجتماعي لا ينفى، بل يؤكد وجود الإضطراب الاجتماعي، أو التوتر داخل أفراد المجتمع وذلك يرجع للدور التغييري للمدرسة ذاته، كعامل هام في ذلك جراء التغييرات الدينية، بحكم العلاقة الوثيقة بين الدين والمدرسة، وهذا كان عبر اكتساب المدرسة لسلطة التغيير، وذلك من خلال الحركات الاجتماعية المستفيدة من تحول مراكز القوى، وبالتالي تعديل الضغط المركزي في المجتمع، والمتمثل في الدولة سواء كان ذلك بفعل النزاعات السياسية، أو نشوء ديانات جديدة أو ظهور وتكوين عصابات صاعدة.

وتعد المدارس السمرورية والأكاديمية في السياق التاريخي، من أقدم المدارس التي عرفت الإنسانية في تاريخها القديم، فكانت تدرج وتعد الكتاب الذين تحتاجهم الدولة في مجال الدين والإدارة تحت إشراف رجال الدين والكهنة، وهي بذلك كانت تسعى إلى إعداد وتأهيل الطبقات

العليا في المجتمع، والعمل نفسه كانت تقوم به المدرسة في مصر القديمة، وهو ما أضفى على المدرسة طابعا استعلائيا.

كما أن المدرسة صحبت المجتمعات عبر تاريخها، وكانت تحمل طابع كل مجتمع فإذا كانت المدرسة الاسبرطية تؤكد على قيم القوة العسكرية، فالمدرسة الأثينية كانت تؤكد على القيم الروحية والمثالية، بحكم تفتح المجتمع الأثيني واستغراقه في التأمل الفلسفي جراء الاستقرار الاجتماعي، عكس المجتمع الاسبرطي الذي كان يتميز باستبداد السلطة، وإستراتيجية التوسع التي كانت تطغى عليها أما في المجتمع الإسلامي فقد تتبعت المدرسة السياق التطوري ذاته، منتقلة من الثورة على التقاليد العربية التي لا تتوافق مع الروح الجديدة للتعاليم الإسلامية إلى التطبع الاجتماعي الذي تلح عليه تلك التعاليم الجديدة في المجتمع العربي وما جاور، والذي كان في معظمه مرتبطا بقراءة القرآن وتعلم العبادات وأساسيات الالتزام الشخصي لأفراد المجتمع بالإسلام، ثم توسعت إلى فنون الشعر والحكمة والمجادلة، كما صار هذا التعلم مقصودا لتبوأ مكانة سياسية أو تحصيل مكاسب مادية.

ولعل ازدهار مكانة المدرسة في العصر الإسلامي، يعود إلى تعدد التأويلات الدينية، وتعدد المذاهب الكلامية والفقهية والفلسفية، كما أن هذا الحكم ليس صادقا في مجمله، إذ أن المجتمع الإسلامي كان يحظى في العديد من مراحله بسعة الحركة جغرافيا والاستقلال النسبي في التسيير والإدارة بين ولاياته، بشكل ما يعرف اليوم باللامركزية، وتعتبر المرحلة التي برزت فيها المدرسة بالشكل المعروف في مضامينه على الأقل، وأواخر العصر العباسي، وهو ما يفسر عجز المجتمع عن تبليغ تراكماته الأدبية والثقافية والفكرية للأجيال الجديدة عبر الأسرة والمسجد فقط مما أدى إلى ضرورة وجود المدرسة بشكل مستقل تماما.

أما في المجتمع الأوربي، فالمحطة التاريخية التي يمكن للفكر التربوي أن يبدو فيها بجلاء، فهي عصر النهضة والتي كانت مرحلة إعادة الهيكلة المدرسية، وذلك تحت تأثير الفلسفة التنويرية التي شكلت العقل الأوربي الحديث وأدت إلى التحرر من السلطة المعرفية للكنيسة، والتحرر من منظومة المفاهيم السائدة لقد تجسدت هذه الأفكار في الحركة الإنسانية بإيطاليا وفرنسا، وفي الحركة الاصطلاحية بألمانيا.

وإذا كان هذا المخاض عسيرا في معظم مراحله، فإن نتائجه كانت باهرة بالنسبة للمجتمع الأوربي، ومن جعلتها التغيير الاجتماعي والثقافي والتطور العلمي الذي شهدته أوروبا على مدار القرنين الأخيرين خاصة القرن العشرين الذي انظمت خلاله الأفكار التربوية من مناظير مختلفة، ومداخل متعددة، وتحولت الاهتمامات نحو المدرسة، اهتمامات السوسولوجيين

والنفسانيين والفلاسفة والاقتصاديين والسياسيين وغيرهم وإن دل هذا على شيء إنما يدل على أهمية المدرسة ومكانتها الخطيرة في المجتمع، ولم يحظى لابنيتز حين قال: "من يمكك بالمدرسة يتحكم في المستقبل"، بل في الحاضر أيضا ، وحتى الماضي والتاريخ.⁽¹⁾
المدرسة الجزائرية وتطورها:

1- مرحلة حاضر الاحتلال: في الحديث عن المدرسة الجزائرية لا بد من الإشارة إلى مرحلة هامة من تاريخ المجتمع الجزائري، وهي مرحلة الاستعمار الفرنسي وأثرها على المدرسة الجزائرية.

لم تكن هناك مدارس بالشكل المعروف أو الموجود حاليا، فالمدرسة كانت ممثلة في الكتاتيب كمدارس ابتدائية والزوايا كمدارس ثانوية أو عليا، ولعل عالم الجغرافيا كان له أثر في وجود المدارس منذ دخول الإسلام إلى المغرب العربي، يذكر ابن خلدون في المقدمة في سياق عرضه للتعليم حالة المدارس الموجودة بالمغرب والأخرى الموجودة بتونس، ولم يذكر المدارس الموجودة في الجزائر بصفاتها جزءا من المغرب العربي، وهو ما يوحي بخلوها من المدارس المؤثرة في مجال التعليم حتى ذلك الوقت، وقد يرجع ذلك لاشتهار المغربين الأدنى بمدرسة القرويين والأقصى بجامع الزيتونة، وهذا بلا شك لا ينفي وجود أماكن التعليم المتواضعة بالجزائر.

اتسم التعليم وفتح المدارس في الجزائر بالحرية، إذا لم تكن هناك سلطة سياسية على المدرسة مما جعلها تحت حظوة الأوقاف الشعبية شأنها في ذلك شأن المساجد والزوايا، فالمساجد التي بشكل الكتاتيب كانت منتشرة انتشارا واسعا، فهي غير مكلفة ماديا من حيث البناء والتجهيز والمعلمين، إذا تكفي غرفة وسجادة ومعلم لتدريس مجموعة كبيرة من التلاميذ بتحفيظهم القرآن الكريم والحديث وبعض فنون القول من شعر وغيره والعبادات كالصلاة والصوم وغيرها. وهذه الكتاتيب لا تزال منتشرة في الجزائر إلى عهد قريب وبعضها لحد الآن شاهد على ذلك، خاصة في مناطق الغرب الجزائري بصفة عامة، وفي المناطق الأخرى بصفة دورية أثناء العطل المدرسية.

وأما المدارس التي بشكل الزوايا وبغض النظر عن ظروف نشأتها فقد كانت بمثابة المدارس الثانوية ينتقل إليها الطلبة بعد إجازتهم حفظ القرآن الكريم ورغبتهم التقه في الدين وهي إلى اليوم منتشرة في الجزائر.

وهناك شكل آخر للمدارس تمثل في الرباطات وهي تشبه الزوايا في وظيفتها الاجتماعية والثقافية إلا أنها تكون في أطراف المدن والحدود حيث تسد ثغور تسلل الأعداء فيقوم المرابطون بالدور الجهادي إضافة إلى الدور التعليمي والتعلمي.

أما المدارس بشكلها المعروف اليوم فلم تنتشر إلا في القرن الثامن عشر باستثناء تلك التي أنشأها محمد الشريف البداوي بالغرب الجزائري أواخر القرن العاشر كمدرسة مازونة، وبعض مدارس تلمسان التي اشتهرت قبل دخول العثمانيين الجزائر. وعند غزو الفرنسيين الجزائر وجدوا الكثير من المدارس الابتدائية والثانوية والعالية.

لقد كانت حركة التعليم في الجزائر خاضعة لحاجة المجتمع الدينية والمعرفية ولم يكن أفراده أميين بل كان التعليم منتشرا على الرغم من بساطته، إلى غاية السيطرة الاستعمارية التي قلبت الأوضاع وعملت على تجهيل الجزائريين حتى يتسنى لها القضاء على هويتهم وبالتالي احتوائهم ضمن الإمبراطورية الفرنسية.

2- حركة التعليم إبان الاحتلال الفرنسي:

من المعلوم أن أهداف الاستعمار كانت واضحة تجلت في الشعار الذي دخل به "المحراث والصليب" أي الاستغلال والتنصير، و يلخص تركي رباح أهداف السياسة الاستعمارية في⁽²⁾:

- تفجير السكان الجزائريين لصالح رفع مستوى معيشة الأوروبيين.
- تجهيل السكان الجزائريين لصالح رفع المستوى التعليمي للأوروبيين.
- تنصير كل من يمكن تنصيره عن طريق نشر المسيحية والحط من شأن الإسلام والمسلمين.

- الفرنسية أو إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية.

وبعد إتمام غزو الجزائر مباشرة أصدرت السلطات الفرنسية قرار يوم 1880/12/07 يقضي بمصادرة كل الأملاك الدينية وتشمل أوقاف مكة والمدينة والمساجد والزوايا مما أثر سلبا على التعليم وأدى إلى انتشار الأمية في المجتمع وقد برزت عدة اتجاهات أو أشكال لحركة التعليم في المرحلة:

2-1- التعليم التقليدي: ارتبط بالدين وتتمثل مؤسساته في الكتاتيب والمساجد والزوايا

وقد استمرت فعاليته التعليمية والتنقيفية طيلة مرحلة الاستعمار وعلى الرغم من المحاولات الجادة للسلطات الاستعمارية في القضاء عليه، إلا أنها لم تتجح نظرا لقلّة نفقاته وسرعة نقله من مكان لآخر وعلى الرغم من محدودية الثقافة التي يقدمها إلا انه حافظ على الهوية الثقافية

الشخصية الجزائرية وكان له أثر كبير في البقاء على التمايز الثقافي لها من محاولات الطمس التي كان ينتهجها الاستعمار.

2-2- التعليم الأهلي الحديث: يرجع الفضل في ظهور هذا النوع من التعليم إلى الإصلاحيين والوطنيين أمثال عبد الحليم بن السماية والأمير خالد ورايح زواوي وعلي الحماني وغيرهم وتأسس على يد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والمنظمات الوطنية التي كانت تؤمن بخصوصية الشخصية الجزائرية إلا أن أثر الجمعية كان طاغيا على التعليم العربي الحر، وذلك لانتشارها الواسع عبر كافة التراب الوطني تقريبا.

تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931 وهي حركة عربية إسلامية إصلاحية تبلورت من خلال أعمال الكثير من الإصلاحيين منذ أواخر القرن التاسع عشر وتتضح فلسفة الجمعية من خلال الشعار الذي نادت به منذ تأسيسها، وهو الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا كما أنها امتداد للنهضة الإسلامية التي قادها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده في المشرق والحركة الإصلاحية السلفية بالحجاز، وكان هدف الجمعية تصحيح عقيدة المسلمين التي شوهدت الاستعمار بسياسة التجهيل التي اعتمدها، وانتشار الطرق الصوفية التي أساءت فهم الإسلام، وإعادة بعث الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية والتوعية باستقلال الجزائر عن فرنسا.

اعتمدت الجمعية منهجية تربوية علمية انطلقت من المساجد وتوسعت إلى المكتاتيب ثم إلى المدارس التي كانت أقرب في مناهجها إلى المدارس الحديثة، وقد بلغ عددها سنة 1954 أكثر من 150 مدرسة، يتردد عليها أكثر من 50 ألف تلميذ وتلميذة لقد لعبت هذه المدارس دورا هاما في نشر التعليم بين الجزائريين ووقفت في وجه محاولات الإدماج والقضاء على مقومات الشخصية الجزائرية، ولعل الارتباط الوثيق بين الدين والتعليم له ما يبرره سوسيولوجيا وذلك من حيث ارتباط المدرسة بالمسجد وهو ما كان واضحا في أعمال الجمعية ومنهجيتها التربوية والإصلاحية.

2-3- التعليم الاستعماري: وهو التعليم الرسمي الذي كان من صلاحية الإدارة الاستعمارية الفرنسية، وكان مقتصرًا على أبناء المستوطنين والأوروبيين وممنوعًا على أبناء الجزائريين وهذا بالموازاة مع التضييق على التعليم العربي الحر.

لقد كانت سياسة الاستعمار التعليمية محاربة اللغة العربية والدين الإسلامي، لم تفسح المجال لتعليم الجزائريين مخافة من أن يدفعهم ذلك إلى مطالبتهم بالتعليم العربي في المدارس الفرنسية، ولهذا اقتصر التعليم على بعض الجزائريين لخدمة الأهداف الاستعمارية، وهذا ما

أدى إلى انتشار الأمية بين الجزائريين بنسبة 94.9% من النساء، إذ أنه بعد عشرين سنة من فتح أول مدرسة فرنسية إسلامية سنة 1936، وبعض المدارس في أهم المدن الخاضعة للسلطة الفرنسية، لم يتجاوز عدد الطلبة والتلاميذ الجزائريين 646.

لقد نصت المواثيق الفرنسية صراحة بمنع الجزائريين من التعليم بمدارسها على الرغم من عيوبه على الشخصية الجزائرية ومنها⁽³⁾

1- قانون 1904/12/24 والذي ينص على أن توظيف أي معلم مسلم لا يمكن أن يكون إلا إذا كان مرخصا من العمالة "الولاية".

2- قانون 1908/03/29 والذي ينص على إلغاء التعليم الابتدائي أساسا بالنسبة للأطفال الجزائريين بحجة أنه مضر بالمصالح الفرنسية الاقتصادية والعمرائية.

3- مرسوم شوطان 1938/03/08 والذي اعتبر اللغة العربية لغة أجنبية عن الجزائر، ومنع تدريسها وتعلمها.

4- قرار 1945/07/12 والذي فرض على كل معلمي اللغة العربية معرفة اللغة الفرنسية وهذا القرار مقصود لإبعاد معلمي العربية والذين هم في الغالب خريجو الأزهر والقرويين.

ويلخص تركي رابح أهداف السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر في⁽⁴⁾

1- الاستيلاء على الأوقاف الإسلامية.

2- مصادرة معظم معاهد التربية والتعليم العربية التي كانت موجودة قبل الاحتلال.

3- جعل التعليم في جميع المدارس الحديثة باللغة الفرنسية وحدها، مع تدريس اللغة العربية واعتبارها لغة أجنبية في الجزائر.

4- محاربة التعليم العربي الحر الذي كانت تقوم به جمعية العلماء المسلمين وبعض المنظمات الوطنية.

5- تقسيم اللغة العربية إلى ثلاث لغات فصحي وعامية وحديثة.

6- تمييز بعض الجزائريين بإتاحتهم فرصة التعليم في المدارس الاستعمارية لهدف استعمالهم في تنفيذ الأغراض الاستعمارية.

ويلخص زايد مصطفى الوضعية العامة للتعليم في الجزائر قبل الاستعمار في⁽⁵⁾

1- كمية وطبيعة التعليم المقدم للجزائريين طلت تابعة لحاجة المستعمر أساسا.

2- المضمون الاجتماعي للتعليم منذ سنة 1930 تمثل في فئات اجتماعية محددة، تنتمي إلى أبناء الملاك العقاريين والتجار، والقادة والأغوات^(*) والباشوات، مما جعل هناك تمييزا بين ثلاث فئات في المجتمع الجزائري فئة الفقراء وكانت مستبعدة تماما من التعليم، وفئة الشرائح الوسيطة الحضرية والريفية وكان الهدف من تعليمها تكوين قوة رأس المال، وبصفة خاصة في الوطن الأم (فرنسا)، وفئة الأقسام المسيطرة سواء منها الجزائرية أو الفرنسية، وقد سمح لها بمتابعة تعليمها من المستويات العليا.

3- لعبت سياسة التفرقة بين المناطق الجزائرية والموجهة لإحداث تفاوت بينها، دورا في تطور التعليم منذ سنة 1892 بحيث ميزت مناطق معينة قصد تقسيم السكان الجزائريين.

4- لم يتجاوز معدل الانتساب للتعليم من الجزائريين نسبة 03.8% سنة 1908 ونسبة 04.5% سنة 1920 ونسبة 06% سنة 1930.

03- حركة التعليم بعد الاستقلال:

لقد كان التعليم من بين اهتمامات الثورة الجزائرية، والتي استمرت بعد الاستقلال السياسي لتشمل التعليم في إطار الثورة الثقافية وكذا الثورة الاقتصادية، وهذا ما يظهر من خلال الوثائق الرسمية والموثيق الوطنية.

فميثاق طرابلس دعا في بعض بنوده إلى محو الأمية، وغرس الروح الوطنية استنادا للقيم الوطنية التي تعلق بها الشعب الجزائري خاصة في مرحلة المخاض الثوري (1920-1954)، وتلك القيم صيغت في إطار الحضارة العربية الإسلامية، وعليه نصت وثيقة طرابلس في إطار الثورة الثقافية على:

- استعادة الثقافة الوطنية والتعريب التدريجي للتعليم اعتمادا على أسس علمية.
 - المحافظة على التراث الوطني للثقافة الشعبية.
 - توسيع النظام التعليمي ليشمل كل الشرائح الاجتماعية.
 - جزأة البرامج وتكييفها مع واقع البلاد.
 - توسيع وسائل التربية الجماهيرية ومحاربة الأمية في أقرب الآجال.
- وكانت أول خطوة قامت بها السلطة الجزائرية تعريب التعليم بعد الإستقلال وجعل اللغة العربية لغة التعليم بجانب اللغة الفرنسية في المدارس الابتدائية (خطاب الرئيس بن بلة) وشرعت السلطة في تعريب السنة الأولى ابتدائي بصورة تدريجية بإدخال سبع ساعات في

(*)- جمع أغا ومنصب إداري في عهد الحكم العثماني بالجزائر

الأسبوع لتدريس اللغة العربية وهذا ابتداءً من السنة الدراسية التي عقب الاستقلال مباشرة 1962 لتصبح عشر ساعات في 1964/1965 ثم تعريبها كاملة، كما أنشئت ثلاث ثانويات ابتداء من سنة 1963 معربة تعريباً كاملاً، وأحدثت شهادة الليسانس في الأدب العربي بمقتضى المرسوم 64-16 المؤرخ في 10/01/1964.

وعلى الرغم من الاهتمام الكبير بالتعليم والإجراءات المتخذة إلا أن ذلك لا يشكل قطيعة تامة مع الإستراتيجية الاستعمارية نظراً لحدائثة الجزائر بالاستقلال وطول أمد الاستعمار فضلاً على الاهتمام الأكبر للدولة الفتية بالجانبين السياسي والاقتصادي إضافة إلى الفراغ الرهيب الذي أحدثته الإطارات الأجنبية التي كانت تسير أجهزة الدولة بالموازاة مع قلة المكونين الجزائريين .

لقد مر تطور التعليم في الجزائر بعد الاستقلال بفترات تميزت بالتدرج من الفرنسية فالازدواجية ثم التعريب أو بفترتين عريضتين هما المرحلة الاستعجالية والمرحلة الإصلاحية **3-2-1- المرحلة الاستعجالية:** تميزت بإدخال إصلاحات استعجالية اقتضاها ترقية أوضاع التعليم الموروثة عن الاستعمار وتشمل طيلة الفترة (1962-1980) والتي كانت على مرحلتين زمنيتين:

3-2-1-1- مرحلة (1962-1970): في هذه المرحلة كان على السلطة اتخاذ إجراءات استعجالية لمواجهة العجز الذي يواجهه الوضع التعليمي الموروث عن النظام التعليمي الفرنسي والذي كان من بين إفرازاته:

- يمتد التعليم الابتدائي إلى ثماني سنوات ابتداء من السنة التحضيرية إلى السنة النهائية الثانية بعد ترشيح التلاميذ الذين تتجاوز أعمارهم 14 سنة إلى شهادة التعليم الابتدائي ثم تقديم بعضهم لامتحان القبول في القسم الخامس من المدارس التكميلية، أو من الطور الأول للتعليم الثانوي العام، أو التعليم الثانوي التقني.

- كانت السنة الأولى من التعليم الابتدائي تعتبر سنة دراسية خاصة بالأهالي لتعليمهم مبادئ اللغة الفرنسية، الأمر الذي يضيع لهم سنة كاملة.

- كان الكثير من الأطفال الجزائريين لا يتم تسجيلهم إلا بعد تجاوزهم السنة السادسة، وذلك بنية مقصودة، والكثير منهم كانوا لا ينتقلون إلى القسم السادس إذ كان ذلك مشروطاً بالمقاعد المتوفرة.

- كان الأطفال الجزائريون يعيشون غالباً في ظروف غير ملائمة للنشاط المدرسي.

- مدارس الحضانة ورياض الأطفال موصدة أبوابها في وجوه الأطفال الجزائريين، وكانت خاصة بالفرنسيين فقط.

- كان التعليم بالفرنسية، ولم تكن العربية تدرس إلا في بعض المدارس كلغة أجنبية، ولمدة ثلاث ساعات فقط في الأسبوع.

ولتجاوز هذه الأزمة اتخذت وزارة التربية والتعليم الابتدائي في أكتوبر 1962 قرارا يقضي بـ:

- إدخال اللغة العربية في جميع المدارس الابتدائية بنسبة 07 ساعات أسبوعيا.

- توظيف 3452 معلما للغة العربية و 16450 معلما للغة الأجنبية منهم عدد كبير من الممرنين، قصد سد الفراغ الذي أحدثه أكثر 10000 معلم فرنسي غادروا الجزائر وهذا علاوة على 425 معلما جزائريا التحقوا بقطاعات أخرى وانقطعوا عن التعليم.

- إعادة الاعتبار للغة الوطنية والتربية الدينية والأخلاقية والمدنية والتاريخ والجغرافيا.

- تشكيل لجنة وطنية عقدت اجتماعها الأول في 1962/12/15 وحددت الاختيارات الوطنية الكبرى للتعليم والتي تمثلت في التعريب والجزارة والديمقراطية والتكوين العلمي والتكنولوجي .

أما الدخول المدرسي 1964/1963 فقد شهد اهتماما كبيرا لتنظيم تدريس اللغة العربية والتدريس بها في التعليم الابتدائي، حيث خصصت 15 ساعة في الأسبوع للتعليم بالعربية.

وفي السنة الدراسية 1965/64 تم إلحاق مدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالتعليم العام، قصد توحيد التعليم الابتدائي تدريجيا، وكذا غلق مدارس الحضانة ورياض الأطفال في 1965/09/23 وهو أمر اقتضاه تطبيق مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية بين أبناء الجزائريين واستغلال تلك المدارس في التعليم العام.

يمكن تلخيص الأهداف التي تحققت خلال هذه المرحلة في:

- تعريب السنتين الابتدائيتين الأولى والثانية تعريبا كاملا، كما تم تعريب السنوات الابتدائية من الثالثة إلى السادسة جزئيا، إذ حظي التدريس بالعربية من 10 ساعات مقابل 20 ساعة بالفرنسية في الأسبوع.

- ارتفع عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية من 777636 تلميذ سنة 1963/1962 إلى 1689023 تلميذ سنة 1969/ 1970 أي بزيادة أكثر من 50%، وارتفع عدد البنات المتدرسات في المرحلة نفسها من 282842 تلميذة سنة 1963/1962 إلى 630870 تلميذة سنة 1970/1969 من مجموع المتدرسين أي بزيادة تفوق نسبتها 50%.

- ارتفاع عدد معلمي المرحلة الابتدائية من 19908 سنة 1963/1962 إلى 39819 سنة 1970/1969 أي بزيادة تقدر بالضعف تقريبا، وارتفاع عدد المعلمين الجزائريين خلال المرحلة نفسها من 12696 إلى 35170، أي بزيادة الضعفين تقريبا، بينما انخفض عدد المعلمين الأجانب من 7212 إلى 4649، وهذه المعطيات مؤشر على تحقيق جزارة(*) الإطارات التعليمية بنسبة 88.32%.

- انخفاض نسبة الرسوب المدرسي- من خلال معطيات السنة الأولى ابتدائي- من 10.88% إلى 07.50%.

وحسب النتائج تظهر مؤشرات نجاح السياسة التعليمية نسبيا، على الرغم من الصعوبات والمشاكل التي كانت مطروحة ولعل أهمها مشكلة الازدواجية اللغوية في التعليم، ومشكلة النمو الديموغرافي الذي تلا سنوات الاستقلال، مما انجر عنه مشكلة الاكتظاظ في الأقسام، وذلك بمعدل 54 تلميذ في القسم الواحد.

3-2-1-2-3- مرحلة 1970-1980: تميزت بالتفكير والشروع في وضع مخطط إصلاح تربوي شامل، تأسس في شكله الكامل سنة 1976، والمسمى مشروع التعليم الأساسي، إلا أنه بقي في إطاره النظري إلى غاية السنة الدراسية 1980/1981، وكان التمهيد لتطبيقه عبر المخططات الرباعية الثلاثة (1970/1985)، إلا أن قرار اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني عجل بتنفيذه ابتداء من السنة الدراسية (1980/1981) وكانت الإجراءات المتخذة في هذه المرحلة:

- أدخلت تعديلات على المناهج التعليمية وعلى الخريطة المدرسية التربوية والإدارية، ومقاييس توجيه التلاميذ وتقييمهم على أسس علمية.

- مواصلة التعريب وكان شاقا بالنظر إلى الإمكانيات التي يطرحها فيما يتعلق بتوفير الكم الهائل من معلمي العربية الذي يتطلبه، وتعريب جغرافي محلي وينطلق من الجمعيات التي سلمت من التأثير الثقافي الفرنسي، وتعريب نقطي يتناول مستوى من المستويات التعليمية بنسبة محدودة، وهو الذي حضي بموافقة إطارات التربية، وشرع في تنفيذه ابتداء من أكتوبر 1971.

- إلغاء تكميلات التعليم التقني والزراعي في 22-03-1972 وتأسيس التعليم المتوسط المستقبلي والمتعدد التقنيات.

(*) - مشتقة من اسم الجزائر

- إدماج ما تبقى من المؤسسات الحرة ضمن التعليم العمومي والذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من أواخر السنة الدراسية 1975/ 1976.
 - مواصلة سياسة الجزائر جزارة المناهج والإطارات.
 - مواصلة تطبيق مبدأ الديمقراطية المجانية والعدالة الاجتماعية والمساواة في تكافؤ الفرص العلمية .
 - وضع مشروع التعليم الأساسي في إطار الإصلاح التربوي والذي تبلور طيلة هذه المرحلة إلى غاية وضع النصوص الأساسية له في 16/04/1976.
 - إدخال الإصلاحات على مؤسسات نموذجية طيلة فترة المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) على أن يعمم لاحقا.
- وكان أثر هذه الإجراءات في نهاية هذه المرحلة واضحا، وذلك من خلال:
- ✓ ارتفع عدد التلاميذ عن المرحلة السابقة بنسبة 44.82% ونسبة الإناث 41.63% بالنسبة لعدد الذكور، وازدادت نسبة الإناث عن المرحلة السابقة بنسبة 102.03%، وهي نسبة معبرة عن المجهودات المبذولة في سبيل مجانية التعليم وديمقراطيته .
 - ✓ التقليل من الازدواجية اللغوية في المدارس الابتدائية .
 - ✓ التقليل من الاكتظاظ المدرسي إذ انخفضت من 54 تلميذ في القسم في المرحلة السابقة، إلى 35 تلميذ في القسم وهذا بفضل الجهود المبذولة في توسيع الهياكل المدرسية وتوفير المدرسين.
- 3-2-2- المرحلة الإصلاحية:** تشمل هذه المرحلة مرحلتين أساسيتين مرحلة تعميم المدرسة الأساسية، ومرحلة تفعيل المدرسة الأساسية.
- 3-2-2-1- مرحلة تعليم المدرسة الأساسية (1980-1990):** تعتبر بداية التطبيق الفعلي للإصلاح التربوي المنبثق عن الأمر 16/04/1976، وبموجب قرار اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، خلال دورتها المنعقدة بتاريخ (26-30 ديسمبر 1979). وكانت متطلبات هذا الإصلاح تقتضي حسب وزير التربية:
- ربط التعليم بالحياة العملية، أي العمل اليدوي والفني والتقني. "يرتبط النظام التربوي بالحياة العملية، وينفتح على عالم العلوم والتقنيات، ويخصص جزء من المناهج للتدريب على الأعمال المنتجة المفيدة اجتماعيا واقتصاديا". المادة 12 من الأمر 16/04/1976.
 - مجانية التعليم "التعليم مجاني في جميع المستويات والمؤسسات المدرسية، مهما كان نوعها".

- إجبارية التعليم الأساسي "التعليم إجباري لجميع الأطفال من السنة السادسة من العمر إلى نهاية السنة السادسة عشرة". المادة 05. الأمر 1976/04/16.
- ربط التعليم الأساسي بالتعليم الثانوي والتقني من جهة، وبالتكوين المهني من جهة أخرى.

ومن خلال هذه الخصائص، تصبح المدرسة الأساسية الجزائرية:

- مدرسة موحدة، من حيث التكوين، والإلزامية والمساواة في التعليم.
- مدرسة متعددة التقنيات، من حيث إتصالها بالخبرة الجماعية، وعلاقتها بالوسط الطبيعي والبيئي المحلي والعالمية، كما أنها توفر للتلاميذ الإنخراط في الحياة الإجتماعية، واستغلال مواردها.

قائمة المراجع:

- 1- علي أسعد، علم الإجتماع التربوي. منشورات جامعة دمشق سورية، عام 1993، ص94.
- 2- يحي بوعزيز، رسالة موجهة لرئيس الجمهورية. جريدة الأحرار اليومية عدد 830، عام 2001.
- 3- تركي رايح، دراسات في التربية الإسلامية. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، عام 1987.
- 4- يحي بوعزيز، المرجع السابق.
- 5- أبو القاسم سعد الله، أفكار جامعة. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، عام 1988.

المراجع المدعمة:

- 1- بوتلجة غياث، التربية ومنطقاتها. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، عام 1993، ص28-284.
- 2- وزارة التعليم الابتدائي والثانوي المختار في الأدب والنصوص والنقد والتراجم الأدبية. المعهد التربوي الوطني، الجمهورية الجزائرية، عام 1974، ص.381
- 3- وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، التصورات الرئيسية لمنظومة التربية والتكوين الجزائرية ومبادئ تنظيمها. الجمهورية الجزائرية، عام 1970، ص76-84.